أثر الازمة المالية (٢٠١٥-٢٠١٦) على واقع ومستقبل دولة الرفاه في دولة الكويت

مبارك عبد الهادي الظفيري [١]، عايدة محمد علام [٢]، محمد جاد [٢]،هشام سيد سليمان [٣]

١باحث دراسات عليا - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات

٢ معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة مدينة السادات

٣ كلية التجارة – جامعة القاهرة

المقدمة

تشير الأدبيات الاقتصادية أن تزايد اهتمام الدول بتحقيق التكافل الاجتماعى يعود إلى ما قبل قيام الثورة الصناعية في أوربا، وقد ارتبط ذلك من المنظور الاكاديمى او التنظير مع كتابات الكونت الإيطالي كارافا D.Carafa في القرن الخامس عشر والتي تناولت جوانب من النزعة الاجتماعية ونادت بوجوب الاهتمام بالموازنات المالية وضرورة تضمنها اعتمادات تخصص للإنفاق على المسائل الاجتماعية، كما تناولت البحث في مبدأ العدالة الاقتصادية وأسلوب إدارة الدولة وإرساء الأسس الواضحة لإقامة إطار محدد للاقتصاد الوطني.

ووفقاً لأفكار المفكر الاقتصادي جون كينز يقتضى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادى والتنمية والنمو وتحقيق العدالة في إعادة توزيع الدخول والثروات والحفاظ على مستويات منخفضة من التضخم ومعدلات البطالة وزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى وما هى الا محددات تعكس درجة تحقيق دوله ما لرفاهة مواطنيها. ويتم ذلك من خلال قيام الدولة بإستخدام ما لديها من سياسات اقتصادية (نقدية، مالية، تجارية) في تحقيق الاهداف السابقة. ولعل ابرز تلك السياسات انتشاراً واكثرها فاعلية في الاستخدام في ضوء تجارب العديد من الدول المتقدمة هى سياسات الانفاق والضرائب.

وتستهدف الحكومات في الغالب الى تضمين الاعتبارات الاجتماعية في خططها فيما يتعلق بـ "تحسين المستوى المعيشي لكافة الأفراد، وإقامة حد من العدالة في توزيع الدخل، وضمان حرية الفرد في انتقاء ما يناسبه من الخيارات الاقتصادية المتاحة، وتحقيق المساواة في الفرص المعيشية، وتعميم المنافع الاجتماعية، والحد من الاستغلال بأنواعه المختلفة، ولاسيما في عمليات تشغيل اليد العاملة ووقف الهدر والمحافظة على سلامة البيئة والحد من تلويثها".

وفيما يتعلق ببرامج التكافل الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات دولة الرفاهة، ووفقاً لتصنيف شركة Gallup لمستوى رفاهة الافراد فإن دولة الكويت تأتى في المرتبة الرابعة عربياً من حيث نسبة الرفاهة بعد الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وكانت كرست فلسفة دولة الرفاه والرعاية على مدى نصف قرن، التي أعطت الحق للمواطنين بالتمتع بالعمل في القطاع العام والحصول على منافع تقاعدية مجزية والخدمات التعليمية و الصحية والإسكانية، مما أدّى إلى استحواذ نفقات الرواتب والدعم الاجتماعي على نحو ٨٧% من الإيرادات النفطية، و٧٥% من إجمالي النفقات في الموازنة العامة للدولة، للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥.

ولقد شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ يونيو 2014 هبوطاً مطرداً، إذ كان سعر خام برنت في حدود 110دولار للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من يناير 2015 إلى ما دون خمسين دولار في وقت يعاني فيه الإقتصاد الوطني من إختلالات هيكلية. هذا ما دفع الحكومة الى القيام بعدد من سياسات الاصلاح لمنظومة الدعم والتي يتوقع ان تؤثر على مقدار ما يتحصل عليه المواطنين او المقيمين من منافع تحت مظلة دولة الرفاه الكويتية.

تساؤلات الدراسة

١- ماهية الجوانب التي يشملها مفهوم دولة الرفاهة؟
٢- هل يتناقض مفهوم دولة الرفاه مع متطلبات الاصلاح والتنمية الاقتصادية؟
٣- هل تأثر مستوى رفاهة المواطنين والمقيمين بأزمة اسعار النفط التي بدأت في العام ٢٠١٤ وانعكس تأثيرها على الموازنة العامة في العام ٢٠١٥/٢٠١٦؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على تجارب منظومات دول الرفاهية الاجتماعية في المجتمعات المتقدمة صناعيا, الرأسمالية منها والاشتراكية, وكذلك التعرف على بعض تجارب الدول النامية في سعيها الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية لشعوبها؛ والتعرف على محاولات الدول العربية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لشعوبها والتحولات التي طرأت عليها وتحديد الظروف الكامنة وراءها ومدى نجاحها أو فشلها في تحقيق أهدافها. وتستهدف الدراسة في الشق التطبيقي منها الى التحقق من مدى تأثر دولة الرفاه الكويتية المدركة (الكويتيين، المقيمين) بأثر ازمة انخفاض اسعار النفط وما لازمة من اصلاحات لمنظومة الدعم.

فروض الدراسة:

الفرض الاول: "أثرت ازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم تأثيراً سلبيا ذو دلالة احصائية دولة الرفاه الكويتية المدركة للمستفيدين الكويتيين". ويشتق من هذا الفرض الفروض التالية:-

- (H1a): "أثرت ازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم تأثيراً سلبيا ذو دلالة احصائية على حق المواطن في التعليم الجيد وفقاً لبرنامج دولة الرفاه الكويتية"
- (H1b) "أثرت ازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم تأثيراً سلبيا ذو دلالة احصائية على حق المواطن في العمل الجيد وفقاً لبرنامج دولة الرفاه الكويتية"
- (H1c) "أثرت ازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم تأثيراً سلبيا ذو دلالة احصائية على حق المواطن في التكافل والضمان الاجتماعي وفقاً لبرنامج دولة الرفاه الكويتية"
- (H1d)"أثرت ازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم تأثيراً سلبيا ذو دلالة احصائية على حق المواطن في التأمين الصحي الشامل وفقاً لبرنامج دولة الرفاه الكويتية"

الفرض الثاني: "توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الاثر المدرك لازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم على دولة الرفاه الكويتية وفقاً للخصائص الديموغرافية للمستفيدين الكويتيين" .

الفرض الثالث: "أثرت ازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم تأثيراً سلبيا ذو دلالة احصائية دولة الرفاه الكويتية المدركة للمستفيدين المقيمين غير الكويتيين". ويشتق من هذا الفرض الفروض التالية:-

- (H3a) "أثرت ازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم تأثيراً سلبيا ذو دلالة احصائية على تكلفة الخدمة العلاجية التي يتقاضاها المستفيدين المقيمين وفقاً لبرنامج دولة الرفاه الكويتية"
- (H3b) "أثرت ازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم تأثيراً سلبيا ذو دلالة احصائية على جودة الخدمة العلاجية التي يتقاضاها المستفيدين المقيمين وفقاً لبرنامج دولة الرفاه الكويتية"
- (H3c) "أثرت ازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم تأثيراً سلبيا ذو دلالة احصائية على الدخل الذى يتقاضاها المستفيدين المقيمين مقابل عملهم"
- الفرض (H3d) "أثرت ازمة انخفاض اسعار النفط وما تبعها من سياسات اصلاح وهيكلة لمنظومة الدعم تأثيراً سلبيا ذو دلالة احصائية على مدخرات وتحويلات المستفيدين المقيمين"

أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في التنوع الفكري والمنهجي في تناول مسألة "دولة الرفاهية الاجتماعية" والمقارنة بين التجارب المختلفة اي انماط الرفاهية الاجتماعية الثلاث المتمثلة بالنمط الليبرالي والنمط التعاوني والنمط الشامل, كذلك محاولة رسم الآفاق المستقبلية لأننا أحوج ما نكون الى الاطلاع على مختلف التجارب في العالم التي توضح لنا كيف تم التعامل مع التحولات الحاصلة في إطار العولمة والتغيير في العلاقات الاقتصادية الدولية والبحث في كيفية موائمة كل ذلك مع الاحتياجات والمطالب الوطنية. ومن أهميتها نقل تجارب وأفكار دول الرفاه الى بلدان العالم الثالث التي تزخر بكل مقومات الرفاهية لكنها لا زالت تعاني من الفقر والجوع والأمراض. ومن الممكن ان تساعد

مثل هذه الابحاث المجلس الأعلى للتخطيط في الكويت الذى يتولى الإشراف على إعداد الرؤية المستقبلية وتحديد الأهداف الإستراتيجية للدولة، ووضع استراتيجيات وخطط التنمية، وبرامج عمل الحكومة.

الإطار النظري للدراسة

تم تقسيم الإطار النظري للدراسة في محورين رئيسيين كما يلي:

(١) اسعار النفط واقتصاديات الرفاه في الدول المصدرة للنفط

(١-١) النفط كمصدر رئيسي للطاقة في العالم

(١-٢) أزمة اسعار النفط يونيو ٢٠١٤

(١-٣) اسباب أزمة اسعار النفط

(١-٤) أهمية النفط في منطقة الخليج العربي، وتعاملها مع الازمة الراهنة

(١-٥) مبادرات التنمية الكويتية ومعضلة "لعنة الموارد او المرض الهندي"

(١-٦) اثر أزمة اسعار النفط على الاقتصاد الكويتي

(٢) دولة الرفاه

(٢-١) مفهوم دولة الرفاه من المنظور الاقتصادي

(٢-٢) التطور التاريخي لمفهوم الرفاه حتى نهاية القرن التاسع عشر

(٢-٣) دولة الرفاه خلال القرن العشرين

(٢-٤) دولة الرفاه منذ بداية القرن الحادي والعشرين وحتى الان

(٢-٥) التصنيفات المختلفة لنظم الرفاه الاجتماعية

(٢-٦) دولة الرفاه بين المدارس الاقتصادية المختلفة

(٢-٧) نماذج دولة الرفاه وثيقة الصلة بنموذج دولة الرفاه الكويتي

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الارتباطي وذلك لأنه أكثر ملاءمة لأهداف الدراسة الحالية ويساعد على اكتشاف علاقات الارتباط بين المتغيرات موضع الدراسة.

مجتمع الدراسة:

قام الباحث بإجراء الدراسة على مجتمعين مستقلين:

(أ) المجتمع الاول يتمثل في المواطنين الكويتيين

(ب) المجتمع الثاني في المستفيدين المقيمين (بدون – عمالة اجنبية)

وذلك بهدف تحديد أثر ازمة انهيار اسعار النفط وما لازمة من عجز في الموازنة العامة بدءاً من العام المالي ٢٠١٥ حتى الان وما تبعها من سياسات اصلاح لنظم الدعم (دراسة ملفات المساعدات الاجتماعية لإثبات مستحقيه، تشديد الرقابة على أوجه الدعم المختلفة) على كلا المجتمعين(الحساب الختامي، ٢٠١٥/٢٠١٦ - ٢٠١٧/٢٠١٨).

عينة الدراسة:

قام الباحث بإجراء الدراسة على عينتين عشوائيتين تمثل كل عينة المجتمع المستهدف، وقد تم تجميع البيانات خلال النصف الاول من عام ٢٠١٥ واعتمد الباحث على اسلوب التسليم باليد لقائمة الاستبيان للمستفيدين بعد التحقق من الهوية (كويتي – مقيم) سواء من رب العمل او زملاء العمل. ومن ثم قام الباحث بتوزيع عدد (١٥٠) قائمة استبيان على الفئة المستفيدين الكويتيين، (١٢٠) قائمة استبيان على المستفيدين المقيمين (غير الكويتيين). وقد بلغت نسبة الردود ١٠٠% لكلا العينتين. بينما كانت عدد القوائم المكتملة والصالحة للتحليل الإحصائي للعينة الاولى الممثلة لمجتمع المستفيدين الكويتيين (١٣٣) قائمة استبيان وبنسبة ردود صحيحة وقابلة للتحليل الإحصائي بلغت ٨٨,٧%، بينما كانت عدد القوائم المكتملة والصالحة للتحليل الإحصائي للعينة الاولى الممثلة لمجتمع المستفيدين المقيمين (٩٧) قائمة استبيان وبنسبة ردود صحيحة وقابلة للتحليل الإحصائي بلغت ٨٠,٨%، وتعد نسبة الاستجابات الصحيحة مرتفعة جداً ويرجع ذلك الى اسلوب المتبع في تسليم الاستقصاء باليد والبقاء بجانب المستقصي حتى يكتمل اجاباته لتوضيح ما قد يشيبه من لبث في فهم العبارات رغم وضوحها وللتأكيد على جدية العملية برمتها.

أدوات الدراسة:

قام الباحث بإعداد مقياس لتقييم مدى تأثر دولة الرفاه المدركة بالنسبة للمستفيدين الكويتيين شمل اربعة محاور رئيسية (الحق في التعليم، الحق في العمل، الحق في التكافل والضمان الاجتماعي، الحق في العلاج الشامل) وذلك للتطبيق على الكويتيين؛ كما قام الباحث بتطوير مقياس لتحديد اثر ازمة النفط على رفاه المقيمين وشملت ايضاً اربعة محاور رئيسية.

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج الهامة منها:

١. لم تؤثر أزمة انخفاض اسعار النفط على دولة الرفاه المدركة للمستفيدين الكويتيين فيما يتعلق بالحق في التعليم المجاني.
٢. لم تؤثر أزمة انخفاض اسعار النفط على دولة الرفاه المدركة للمستفيدين الكويتيين فيما يتعلق بالحق في التعليم المجاني.
٣. لم تؤثر أزمة انخفاض اسعار النفط على دولة الرفاه المدركة للمستفيدين الكويتيين فيما يتعلق بالحق في التكافل والضمان الاجتماعي للافراد والاسر الكويتية.
٤. لم تؤثر أزمة انخفاض اسعار النفط على دولة الرفاه المدركة للمستفيدين الكويتيين فيما يتعلق بالحق في منظومة العلاج الشاملة.
٥. لم تؤثر أزمة انخفاض اسعار النفط على دولة الرفاه المدركة للمستفيدين الكويتيين فيما يتعلق بالحق في العمل الملائم والدخل الذى يضمن حياة كريمة للمواطنين.
٦. أثرت أزمة انخفاض اسعار النفط على دولة الرفاه المدركة للمستفيدين المقيمين غير الكويتيين فيما يتعلق (بتكلفة الخدمات العلاجية، المدخرات والتحويلات الى الخارج) الا ان التأثير لم يكن معنوياً او ذو دلالة احصائية.

توصيات الدراسة:

قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات الهامة التي يمكن الاستفادة منها عند وضع سياسات الهيكلة لمنظومة الدعم ومنها:

١. بناء نظام رادع لمنع عمليات الاحتيال من قبل بعض المواطنين للاستفادة من الدعم المقدم من الحكومة للعاملين في القطاع الخاص.
٢. بناء نظم الدعم بصورة تدعم الحياة الكريمة للمواطنين دون التأثير على دوافعهم نحو العمل والاسهام في تنمية الوطن وفقاً لمبدً الموازنة بين الاهداف.
٣. بناء برامج لتنمية الوعى، والادارة بالقدوة لتنمية الشعور بالمسؤولية تجاه الوطن، وليس استنزاف مواردها وهذا ما عكسه العديد من القضايا المتعلقة بالاحتيال للحصول على مزايا عينية ونقدية غير مستحقة ولعل ابرزها ماأثير حول الشهادات العلمية المزيفة.

البحوث المستقبلية

في إطار الدراسة الحالية هناك العديد من مجالات البحث التي يجب ان تشملها البحوث المستقبلية

١. دراسة مدى فعالية نظم اعادة الدعم في تغيير النمط الاستهلاكى للمواطنين والمقيمين واثره على الطلب الفعال كمحرك اساسى للناتج القومي وفقاً للنظرية الاقتصادية الكينزية.
٢. دراسة العلاقة بين ازمة انخفاض أسعار النفط والقدرة المالية للدولة بهدف تحديد السعر الحدى لاسعار النفط والمدى الزمنى لتفاقم المشاكل المالية لتكون مؤشراً لواضعى السياسات المالية والاقتصادية.
٣. دراسة اثر النمط الاستهلاكى في دولة الكويت على خطط التنمية لتوضيح الاسباب الرئيسية لعدم نجاح محاولات التنويع الاقتصادى السابقة.

اولاً المراجع العربية

١. أحمد ابراهيم منصور (٢٠٠٧). عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية, رؤية اسلامية. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.

٢. احمد جاسم محمد (٢٠١٤). دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٧٥-٢٠١١). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، ٣١ (١٠).
٣. أحمد عز الدين محمد (٢٠١٤). دولة الرفاه في مصر ١٩٩٥ – ٢٠٠٥. مجلة سياسات عربية، ١١، ٣٥-٦٦.
٤. أحمد محمد الجيوسي (٢٠٠٧). آثار العولمة في الرفاهية (تقدير اقتصادي إسلامي). رسالة دكتوراه. جامعة اليرموك.
٥. أمين سمير (١٩٩٧). في مواجهة أزمة عصرنا. مؤسسة النشر العربي. بيروت.
٦. بهاء الدين مقعاش، ولقمان طيب (٢٠١٦). سياستنا مباريات وحماية المستهلك وأثرهما في تحقيق الرفاه: التشريع الماليزي أنموذجاً. مجلة البحوث الإسلامية، ٣ (١٠)، ٧٣-٩٠.
٧. تيسير الرداوي (١٩٩٠). تاريخ الافكار والوقائع الاقتصادية. جامعة حلب، سوريا.
٨. جورج نايمهانز (١٩٩٧). تاريخ النظرية الاقتصادية, الاسهامات الكلاسيكية. ترجمة أ.د, صقر احمد صقر, المكتبة الاكاديمية.
٩. حسن نافعة (٢٠٠٦). دولة الرفاهية الاجتماعية, الندوة الفكرية. مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.
١٠. خولة محمد على البير (٢٠١٢). الفقر وتحديات الامن الاجتماعى فى العراق وسبل الارتقاء به. متاح على الرابط: https://mop.gov.iq
١١. خويلدات محمد، وذان بشير (٢٠١٣). أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر- الامارات العربية المتحدة). رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدى، الجزائر.
١٢. الرداوي تيسير, تاريخ الافكار والوقائع الاقتصادية.
١٣. رشيد ابن بيه (٢٠١٧). تصنيف نمط الرفاه الاجتماعي المغربي باعتماد منظور النوع الاجتماعي. **المجلة العربية لعلم الاجتماع، إضافات، ٤٠ ، ١٢٦ - ١٤٠.**
١٤. زياد حافظ (٢٠٠٥). دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة نظ العربية.
١٥. زياد عبد ربه أبو منديل،(٢٠١٠). تقلبات أسعار النفط وأثرها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية.
١٦. سرحان العتيبي (٢٠٠٥). العولمة والشرعية ودولة الرفاه: دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة النهضة، ٦ (٢)، ٦٥- ١٠٢.
١٧. سليمان محمد الديراوى (٢٠١٦). الأزمة المالية المعاصرة :أسبابها وتداعياتها على قطاع النفط في اقتصاديات دول الخليج العربية". مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، ٢٠ (١)، ٢٣٧-٢٦٩.
١٨. طاهر حمدي كنعان، ومي حنانية (٢٠٠٥). أنظمة الرفاه في شرق آسيا، حالات منتقاة: كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: مركز الرفاهية الاجتماعية- مركز دراسات الوحدة العربية.
١٩. عامر رشيد مبيض (٢٠٠٣). موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادي والعسكرية, مصطلحات ومفاهيم. دار القلم العربى للنشر.
٢٠. عبد الخالق عبدالله (١٩٩٩). العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها. عالم الفكر، المجلس الوطنى للثقافة والاداب، ٢٨ (٢).
٢١. عبد الكريم حمود الدخيل (١٩٩٣). سياسات الرفاه الاقتصادى والاجتماعى فى قطر: طبيعتها وإنجازاتها واثرها. مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
٢٢. عبد المنعم دهمان, (٢٠٠٧). اقتصاد السوق الاجتماعي وتحديات تطبيقه في سوريا. حلب.
٢٣. عبد الوهاب الكيالي وأخرون. كتاب موسوعة السياسة- الجزء الثاني.
٢٤. علي القادري (٢٠٠٦). دولة الرفاهية الاجتماعية. مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.
٢٥. عمرو محمد العبود (٢٠١٦). أثر عجز الموازنة العامة على الرفاه الاقتصادي: دراسة حالة (الأردن) من عام ٢٠٠٠ - ٢٠١٥ م. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة آل البيت.
٢٦. فليح حسن خلف (٢٠٠٧). النظم الاقتصادية: الرأسمالية، الاشتراكية، الاسلام. جدارا للكتاب العالمى.

٢٧. فـؤاد نهـرا (٢٠٠٥). النمـوذج التعـاوني: دراسـة مقارنـة النمـوذج الـدولوي الفرنسـي والنمـوذج التعـاوني الألمـاني. بحـوث ومناقشـات النـدوة الفكريـة: دولـة الرفاهيـة الاجتماعيـة. مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة والمعهـد السـويدي بالإسكندرية.
٢٨. محمد احمد بـابيكر (٢٠١٤). نظريـة الرفاهيـة الاقتصـادية فـي الاقتصـاد الإسـلامي ودور الزكـاة فـي الرفـاه الاجتماعي. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الوادي العدد، ٨.
٢٩. منير الحمش (٢٠٠٦). دولة الرفاهية الاجتماعية, الندوة الفكرية. مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.
٣٠. نبيل جورج دحدح (٢٠١٠). تداعيات الأزمـة الماليـة العالميـة علـى الأوضـاع الماليـة العامـة فـي الـدول العربيـة المصدرة للنفط والغاز الطبيعي. دراسة مقدمة إلى صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
٣١. نبيل مـرزوق (٢٠٠٥). دور آليـات السـوق وتـدخل الدولـة فـي اقتصـاد السـوق الاجتمـاعي. متـاح علـى الـرابط// http://www.mafhoum.com/syr/articles
٣٢. هـادى حسـن،(٢٠٠٥). النمـوذج الاجتمـاعى الـديموقراطى: دراسـة مقارنـة بـين السـويد و النـرويج والـدانمارك وفنلنـدا، نـدوة دولـة الرفاهـة الاجتماعيـة، مركـز درسـات الوحـدة العربيـة بالتعـاون مـع المعهـد السـويدى بالاسـكندرية ، الاسكندرية، مصر.
٣٣. هشـام حنضـل عبـد البـاقى،(٢٠٠٩). الآثارالاقتصـادية للأزمـة الماليـة العالميـة علـى اقتصـادات دول مجلـس التعاون لدول الخليج العربي.مجلة كلية التجارة . جامعة المنصورة، مصر

٣٤. هند مهداوي وآخرون (٢٠٠٩). الازمـة الماليـة العالميـة وتداعياتها علـى اسـعار النفط حالـة الجزائـر، مداخلـة مقدمـة فـي **الملتقى الـوطني بسطيف** بعنـوان الازمـة الماليـة والاقتصـادية الدوليـة والحكومـة العالميـة، بتـاريخ ٢٠-٢١اكتوبر ٢٠٠٩.